النظريات الاقتصاديـة المفسرة للآثار التنموية للإنفاق العام

أ.م.د. موفق تركي زيدان
mawfaq1970@gmail.com
الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية

الملخص

يُمثل الانفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية التي تسعى الدولة من خلاله إلى توجيه النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وذلك عن طريق التأثير في مستوى الدخل، وزيادة الإنتاج، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي احداث تغيرات بنيوية تؤدي الى الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، ولا يخفى على أحد أن النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل دول العالم؛ كون هذا النمو يمثل المعيار الأول في تصنيف هذه الدول، وهو أيضاً اقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير الى تحسن المستوى المعيشي لدى الافراد متمثلا بتحسن مؤشرات الدخل الفردي، والاستهلاك، والاستثمار، والتشغيل، والتضخم.

كان الفكر الاقتصادي التقليدي ينظر الى النفقات الاستثمارية على انها نفقات ترتبط بفترة زمنية محدودة، وهي فترة تشييد المرافق العامة، وبعد ذلك يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالمرافق والاصدار النقدي، وكان الفكر الكلاسيكي يرى أيضاً أن اللجوء الى هذهِ المصادر في التمويل يمكن ان يكون في حالات استثنائية، لكن مع تطور مفهوم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتطور مفهوم النفقة الحكومية ومدى الاعتماد عليه كأحد الأدوات التي يمكن ان تحقيق اهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية؛ أصبحت النظرة إلى النفقات الحكومية على انها تخصيصات منتجة، وربما تكون إنتاجية من النفقات الخاصة في العديد من الحالات، ومن ثم اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي ولم يعد يقتصر فقط على مشروعات البنى التحتية، بل امتد ليشمل انشاء المشروعات العامة، فصار يشمل الانفاق على الصيانة والاعانات الاقتصادية للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج، ويشمل كذلك الانفاق الحكومي على عمليات الاحلال والتجديد وغيرها.

وسوف يرتكز هذا البحث على المحاور الرئيسية الآتية:

- الإنفاق الحكومي.
- التنمية الاقتصادية.
- النظريات التي تفسر الارتباط بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النظريات الاقتصاديــة، الآثار التنموية، الإنفاق العام.

Economic theories explaining the developmental effects of public spending

Assist. Prof. Dr. Mowaffaq Turki Zidane

Iraqi University / College of Islamic Sciences

Abstract

Government spending represents one of the tools of financial policy through which the state seeks to direct economic activity in order to achieve comprehensive development, by influencing the level of income, increasing production, and achieving a balance between supply and demand, and then achieving economic and social goals, and thus creating structural changes that lead to the transition from a state of backwardness to a state of progress. It is no secret that economic growth is one of the most important topics that occupy the countries of the world; since this growth represents the first criterion in classifying these countries, and it is also the closest indicator to measure economic performance, as high rates of economic growth indicate an improvement in the standard of living of individuals represented by an improvement in indicators of individual income, consumption, investment, employment, and inflation.

Traditional economic thought viewed investment expenditures as expenditures related to a limited period of time, It is the period of construction of public facilities, and after that it can be financed through unusual funding sources such as facilities and monetary issuance. Classical thought also believed that resorting to these funding sources could be in exceptional cases, but with the development of the concept of the state's role in economic activity, and the development of the concept of government spending and the extent of reliance on it as one of the tools that can achieve the economic and social goals of society; the view of government spending became that it is productive allocations, and may be more productive than private spending in many

cases, and then the scope of government spending of a capitalist nature expanded and was no longer limited to infrastructure projects, but extended to include the establishment of public projects, so it came to include spending on maintenance and economic subsidies for the private sector with the aim of increasing its productive capacity and thus increasing production, and it also includes government spending on replacement and renewal operations and others. This research will focus on the following main axes:

- Government spending.
- Economic development.
- Theories that explain the relationship between government spending and economic growth.

Keywords: Economic theories, developmental effects, public spending.

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي

وقد اشتمل هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي

المطلب الثاني: أهمية الإنفاق الحكومي

المطلب الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي

المطلب الرابع: أنواع الإنفاق الحكومي

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي

تعكس السياسة الإفاقة الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى من خلالها للنهوض بالاقتصاد المحلي لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، ففي فترة الكساد تعمل الدولة على زيادة الانفاق الحكومي وتقليل الضرائب، اما في فترة التضخم فتعمل الدولة على تقليل الانفاق وزيادة الضرائب للمحافظة على المستوى العام للأسعار[١].

وقد تعددت عبارات المختصين في تحديد مفهوم الانفاق الحكومي؛ منها:

ـ فقيل بأنه مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامه[٢].

ـ وقيل بأنه مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام[٣].

ـ وقيل بأنه مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل اشباع حاجات عامه [٤].

ـ وقيل بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او أحد تنظيماتها بقصد اشباع حاجة عامه[٥].

ـ وقيل بأنه مبلغ نقدي تقوم بأنفاقه سلطه عامه بقصد اشباع حاجه عامه [٦].

ـ وقيل بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجه عامه [٧].

ـ وقيل بأنه مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد حاجات عامه [٨].

ـ وقيل بأنه مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية عامه في إطار ممارستها لنشاطها من اجل اشباع حاجه عامه[٩].

ومن خلال ملاحظة ما سبق يتبين أنه يشترط الإنفاق الحكومي أن تتحقق فيه العناصر الآتية[١٠]:

اولاً: تخصيص المبلغ النقدي؛ وذلك أن قيام أحد التنظيمات الإدارية في الدولة بوظيفتها المالية في الانفاق العام يتطلب تخصيص مبلغ نقدي لذلك الغرض؛ وذلك أن جميع المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي، وعلى هذا الأساس فجميع ما تنفقه الدولة يجب ان يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في خانة النفقة العامة، سواء ما يتم انفاقه من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، او منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، او شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج.

ثانياً: أن تصدر النفقة العامة من الذمة المالية للدولة او أي شخص معنوي عام يخضع للقانون العام؛ سواء أكان تمثل ذلك في هيئات عامه قوميه او محليه، او مؤسسات عامه، فلا يعد من النفقة العامه تلك الأموال التي يصرفها الافراد او المؤسسات الخاصة التي تكون خاضعة للقانون الخاص، حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق منفعة عامه، مثل توفير الكهرباء للناس، او الماء الصالح للشرب، او نحو ذلك، فجميع ذلك لا يعد من الإنفاق العام.

ثالثاً: أن يكون الغرض من النفقة تحقيق منعة عامة؛ ويتمثل ذلك باشباع الحاجة العامة من أجل تحقيق المصلحة العامة، فلا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف الى تحقيق منفعة خاصة تعود على الافراد، ومفهوم النفع العام يتسع ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، من تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء من أجل تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء، كما يهدف أيضاً الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالحد من البطالة ومحاربة التضخم وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة، وغير ذلك.

المطلب الثاني: أهمية الإنفاق الحكومي

تظهر أهمية الانفاق الحكومي من خلال الأدوار التي يؤديها والتي لها أكبر الأثر في الاقتصاد القومي، حيث أنهُ يؤدي الى تحقيق رفاهية المجتمع وزيادة الناتج المحلي للأفراد، ويعمل أيضاً على توفير الخدمات التي تُعالج التضخم من خلال تخفيض الانفاق العام وزيادة

الضرائب، ويعالج ايضاً ازمة الكساد من خلال زيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب مما يكون لهُ أثر على تحسين الوضع الاقتصادي للبلد، ويمكن تلخيص جميع ذلك فيما يلي[١١]:

١ـ النفقات الاجتماعية؛ وذلك كالأنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية، فأذا قامت الدولة بتأدية هذا للمستفيدين منها بالمجان او بأسعار تنافسية فأن ذلك يؤدي الى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد.

٢ـ النفقات الاقتصادية؛ وذلك يتمثل في النفقات الضرورية التي يتم تقديمها من أجل تقوية القطاع الصناعي، ومن ثم دفع الاستثمار وتحسين البنية التحتية.

٣ـ تحقيق العدالة بين افراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم واجورهم.

٤ـ توفير النفقات لجانب الامن والدفاع، وكذلك نفقات القضاء، والخدمات العامة، والتمثيل الدبلوماسي، والعلاقات الخارجية.

٥ـ تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين افراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.

٦ـ النفقات التحويلية الاجتماعية، والتي تهدف إلى إحداث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها من أصحاب الدخول المنخفضة على حساب أصحاب الدخول المرتفعة، وبالتالي تحقيق إعادة توزيع الثروة.

٧ـ توفير النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية، كنفقات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وكذلك نفقات الثقافة والبحث العلمي.

٨ـ تقدم الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء، بالإضافة الى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذلك نفقات الري والصرف، والمواد واللوازم الاستهلاكية.

٩ـ تسهيل صياغة واعداد البرامج التموية أو الإصلاحية التي تقودها الأجهزة والوحدات العامة.

١٠ـ توفير الضمان الاجتماعي والمساهمات والاعانات التقاعدية والتعويضات لأفراد المجتمع.

١١ـ تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية العامة التي تحتاجها الدولة؛ وذلك من أجل تنفيذ الخطة المالية وتقسيم النفقات العامة ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج، ولخدمة أغراض المحاسبة والمراجعة والمراقبة والاعتماد؛ وذلك عن طريق دراسة الاثار المختلفة للأنشطة العامة ومعرفة تطورها، حيث ان تقسيم النفقات العامة يتيح إمكانية التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة واهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى، ويتمثل ذلك أيضاً بتمكين الراي العام من اجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة بتفييد الحكومة، وذلك بأنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها وليس في أوجه أخرى.

المطلب الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي

يمكن القول إن الهدف العام للانفاق الحكومي هو النهوض بواقع النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الاهداف المجتمعية واشباع الحاجات العامة، وذلك من خلال العمل على خلق فرص تؤدي الى تحريك القوة العاملة في البلد بما يساهم في تحرير واقع اقتصادي ذا انتاجيه جيدة منافسة من ناحية البنية التحتية، وتحقيق مبدأ المساواة بين الافراد، وتسيير أمور المُجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط الآتية [١٢]:

١ ـ تحقيق مبدأ المساواة بين الافراد عند تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم واجورهم.

٢ ـ معرفة الآثار التي يولدها في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أجل الاسترشاد بهذه الآثار في ترشيد العملية الانفاقية الأنشطة الاقتصادية.

٣ـ معالجة المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالكساد والتضخم؛ ففي فترة الكساد تعمل الحكومة على زيادة الطلب الفعال؛ وذلك من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة والتي سيقوم العاملين بأنفاقها على السلع والخدمات لأشباع حاجاتهم، مما يعني بالنتيجة زيادة الطلب الفعال، وذلك أن أصحاب الدخول المحدودة يرتفع الميل الحدي لديهم للاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى الى امتصاص معروض من السلع والخدمات في السوق، وهذا يعمل على تشجيع زيادة الإنتاج، مع ضرورة المحافظة على المستوى العام للأسعار كما أن زيادة الدخل المحلي تسمح للدولة بزيادة مقدار تقتطعهُ منهُ في صور تكاليف او أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة للدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه.

اما في حالة التضخم فتقوم الدولة بخفض الانفاق الحكومي، وزيادة معدلات الضرائب، وإنشاء المشاريع، وتوسيع القائم منها، من أجل الحد من ارتقاع معدلات التضخم.

٤ـ وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الانفاق العام على النحو الذي يحقق السياسة الاقتصادية للدولة.

٥ ـ تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية لصالح افراد المجتمع عند تغطية النفقات العامة.

٦ـ تنمية الدخل الكلي والمحافظة على استقرارهِ عن طريق التوسع في الانفاق الحكومي والانفاق الخاص، الأمر الذي يؤدي الى زيادة المشتريات من السلع والخدمات، وهذا بدوره يُمثل طلباً اضافياً على الموارد الإنتاجية المستخدمة والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي العمل ورأس المال والتنظيم والابتكار.

المطلب الرابع: أنواع الإنفاق الحكومي

يتنوع الانفاق الحكومي بحسب الأهداف التي يُراد تحقيقها منه إلى أنواع عدّة؛ من أبرزها:

١ـ الانفاق الاستثماري: وهو تلك التخصيصات التي يراد منها تكوين رؤوس أموال عينية بهدف تنمية الثروة القومية، بمعنى أنها نفقات تؤدي إلى إحداث مردودات اقتصادية، وذلك كالانفاق على مشاريع البنية التحتية، من سكك الحديد، وتشييد الطرق، وغير ذلك [١٣].

فالإنفاق الاستثماري عبارة عن مبالغ يتم تخصصها من قبل الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي بشقيهِ السلعي والخدمي، بما يساعد على تنفيذ التقسيم الوظيفي للنفقات الرأسمالية من خلال اعطاء صورة واضحة لنشاط الدولة الاستثماري، بما يضمن التمييز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال؛ فيدخل في ذلك تخصيصات المحروقات والصناعات والمناجم والطاقة والفلاحة والري والخدمات المنتجة والمنشاة الأساسية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والتربية والتكوين والسكن والمخططات البلدية للتنمية، فهو يشمل بشكل عام الانفاق على البنية الأساسية و المشروعات العامة، وكذلك كل ما تدفعهُ الحكومة في شكل اعانات للاستثمار الخاص [١٤].

تهدف الدولة من خلال الانفاق الاستثماري الى توسيع الطاقة الإنتاجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي؛ وذلك انهُ يؤدي الى زيادة الاستثمار الخاص، وبالتالي زيادة حجم التوظيف وخفض تكلفة الإنتاج، ويعمل أيضا على التوسع في الاستهلاك بطريقة غير مباشرة [١٥].

٢ـ الانفاق الاستهلاكي: يتمثل الانفاق الاستهلاكي في تلك النفقات اللازمة لضمان سير الإدارة الحكومية لمرافقها العامة[١٦]، او هو تلك النفقات العامة التي تنفها الدولة دون ان يكون لها مقابل من إدارة الخدمة او زيادة في الإنتاج المحلي، وذلك كالمساعدات الاجتماعية المختلفة كاعانات المرضى والبطالة، والضمان الاجتماعي، والتأمين ضد الشيخوخة، والمعاشات والمساعدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها [١٧].

كما يتضمن الانفاق الاستهلاكي مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتسير المرافق العامة والقيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة والوظيفية والإدارية بصفة خاصة، مثل نفقات الدفاع والامن والتعليم، وإقامة المتنزهات وشق الطرق، وشراء الملابس والمستلزمات والأدوية، بما يساهم في زيادة الاستهلاك الوطني [١٨].

تهدف الدولة من خلال الانفاق الاستهلاكي إلى احداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزى، من خلال أخذ المال من بعض الفئات وتوزيعه إلى البعض الاخر دون مقابل، بحيث تأخذ هذهِ النفقات شكل إعانات مختلفة [١٩].

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

وقد اشتمل هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: اهداف النمو الاقتصادي

المطلب الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تنوعت عبارات المختصين في تعريف النمو الاقتصادي؛ فقيل في تعريفه بأنه ذلك التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي بما يخفف من عبء قلة الموارد [٢٠].

وقيل بأنه عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترها تسبقها في الاجلين القصير والمتوسط [٢١].

وقيل بأنه الزيادة المتحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد [٢٢].

وقيل في تعريفه أيضاً بأنهُ الزيادة النسبية في الناتج القومي بالأسعار الثابتة [٢٣].

ويعتبر الاقتصاد المحلي في حالة نمو إذا كان الناتج المحلي الإجمالي في فترة الزمنية محددة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية السابقة [٢٤].

وبملاحظة المفاهيم السابقة يتبين ان النمو الاقتصادي يجب ان يشتمل على عدة عناصر، وهي[٢٥]:

١- رأس المال: ويتمثل ذلك بزيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق من اجل رفع الإنتاج خلال فترة زمنية، مقاربة بالفترات السابقة

٢- العمل: ويتمثل ذلك بحدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر انتاج اقل كلفة وأكثر ربحية.

٣- التقدم التقني: ويتمثل في سرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية من اجل رفع المستوى المعيشي، وهذا يتحقق بالاهتمام بجانب التعليم والبحث العلمي.

المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي

تظهر أهمية النمو الاقتصادي من خلال الأدوار التي يؤديها والتي لها أكبر الأثر على الاقتصاد القومي، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية [٢٦]:

١- يؤدي النمو الاقتصادي الى رفع المستوى المعيشي للأفراد من خلال اشباع الحاجات الإنسانية المتعددة.

٢- إنه يؤدي إلى زيادة السلع والخدمات المتاحة لأبناء المجتمع من الكم والنوع.

٣- تحقيق زيادة تراكمية سريعة ودائمية في الدخل الفردي خلال فترة زمنية محددة.

٤- القضاء على الفقر، بالإضافة إلى تحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

٥- زيادة الناتج القومي عن طريق تطوير المشاريع الإنتاجية بما يؤدي الى زيادة مستمرة في الناتج القومي.

٦- زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك، ومن ثم زيادة الإنتاج لتغطية الطلب المرتفع.

٧- زيادة حجم ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كخدمات التعليم والصحة.

٨- تخفيف عبء ندرة الموارد مع توليد زيادة في الناتج القومي بما يساهم في مواجهة المشاكل الاقتصادية.

٩- يعتبر النمو الاقتصادي متغير كمي يمكن من خلاله قياس التغير النسبي في حجم الناتج القومي والواقع الاقتصادي.

١٠- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والارباح.

المطلب الثالث: اهداف النمو الاقتصادي

تسعى الحكومات المختلفة إلى تحقيق أهداف متعددة من خلال النمو الاقتصادي، من أبرزها[٢٧]:

١- تحقيق النمو البشرى والذي يعتبر الركيزة الأساسية في البرنامج الاقتصادي والاجتماعي.

٢- تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعليات الاقتصادية والاجتماعية.

٣- تدعيم البنية التحتية عن طريق تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يؤدي إلى تطوير المنشأة الخدمية والاقتصادية.

٤- تحسين المستوى المعيشي والرفاهى بما يضمن حياة أفضل للأفراد، بما يخفف من عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي.

٥- رفع المستوى الصحي والتعليمي للسكان، من خلال جلب الأجهزة المتطورة والأدوية الفعالة، وكذلك الاهتمام بالمؤسسات التعليمية المختلفة، واستعمال الطرق الحديثة والمتطورة فيها.

٦- زيادة الانفاق الحكومي من اجل تحسين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

٧- الاهتمام بالمؤسسات والمصارف الحكومية العامة والخاصة، من أجل تمكين هذهِ المؤسسات من إعطاء القروض للأفراد لخلق فرص عمل لهم.

٨- القضاء على المشاكل الاقتصادية المتعددة من ضيق الأسواق، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض الدخل الذي يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الحافز على الاستثمار.

٩- محاربة الفقر والبطالة، من خلال زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل قادرة على رفع مستواهم المعاشي، وتشجع القطاع الخاص، وكذلك توفير رواتب للطبقة الفقيرة عن طريق الإعانة أو الرعاية الاجتماعية.

١٠- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

١١- دعم لهيئات والجماعات المحلية، وكذلك الجهات الامن والحماية المدنية من خلال اعطائهم المزيد من الحوافز المادية التي تعينهم على تحقيق مستوى عالي من الرفاهية.

المطلب الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي

هناك مقاييس عدة تستعملها الدول لقياس مقدار التغير النسبي في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك لتحديد متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، من اجل تحقيق المساواة بين افراد المجتمع ككل، ومن أبرز هذه المقاييس:

الأول- معدل نمو الناتج المحلي: حيث يُمثل ذلك مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي وحساب معدل نموهُ، ويمكن حساب الناتج المحلي بحساب الناتج المحقق في بلد خلال فترة زمنية محددة وتقيمهُ بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترات السابقة، لكن يعاب على هذا المقياس ان لكل دولة عملتها المحلية الخاصة وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ويمكن تخطي ذلك من خلال استخدام عملة دولية واحدة لتقييم الناتج المحلي لمختلف البلدان، وبذلك تسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها [٢٨].

وعند تقييم معدل نمو الناتج المحلي فلا بد من مراعاة الأمور الآتية[٢٩]:

١- قياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار السائدة في السوق، وهذا يُمثل الناتج المحلي النقدي.

٢- يشمل معدل نمو الناتج المحلي جميع السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في العام المحدد فقط دون غيرة، وفي الحدود الجغرافية للدولة.

٣- يجب ان تكون السلع والخدمات التي تدخل في حساب معدل نمو الناتج المحلي نهائية وليست وسيطة؛ لكي تكون صورة للنشاط الاقتصادي حقيقية.

٤- يشترط أن لا يدخل في حساب معدل النمو السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة غير شرعية كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموال وغيرها.

٥- يدخل في قياس معدل النمو تلك السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد.

الثاني - معدل نمو متوسط نصيب الفرد: وهو المقياس الذي يعبر عن متوسط ما يحصل علية كل فرد من مجموع الدخل المحلي[٣٠]، ويمكن استخلاصه وفق المعادلة الآتية:

الدخل الفردي=الدخل المحلي/عدد السكان

وهذا المقياس هو الأكثر استخداماً وصدقاً في معرفة مقدار النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن يصعب تطبيق في الدول النامية نتيجة لوجود صعوبات في قياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة احصائيات السكان والأفراد [٣١].

ان تقدير معدل نمو نصيب الفرد في المدى المتوسط قائم على أساس ثبات عوامل الإنتاج باستثناء عنصر العمل الذي يعتبر مؤثر على المدى القصير دون المتوسط، وهنا يظهر عامل رأس المال متمثلاً في التراكم الرأسمالي على انه العامل الرئيسي في تحديد حجم الإنتاج [٣٢].

المبحث الثالث: النظريات التي تفسر الارتباط بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

وقد اشتمل هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

المطلب الثالث: نظرية المكافئ الريكاردي

تمهيد

لا شك ولا ريب أن هناك ارتباط وثيق بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما يؤديهِ الانفاق الحكومي من زيادة في الدخل المحلي بما يؤدي الى إنعاش النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة الطلب على السلع والخدمات من قبل افراد المجتمع، وهناك العديد من النظريات التي تفسر هذا الارتباط منها النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكينزية، ونظرية المكافئ الريكاردي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

ترى المدرسة التقليدية ان الانفاق العام عنصر محايد وعديم الإنتاجية، فهم لم يفرقوا من حيث المبدأ بين الانفاق الحكومي والانفاق الاستهلاكي الفردي، فكلاهما تضييع للثروة القومية، وبالتالي فان أفضل النفقات هي اقلها حجماً، ولقد اعتقد قادة الفكر التقليدي ان المبادرة الفردية وجهاز الأسعار أقدر على تحقيق اعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع، وذلك يتحقق بترك الافراد يزاولوون أنشطتهم الاقتصادية دون تدخل من الحكومة على مبدأ دعهُ يعمل، دعهُ، بحيث يقصر دور الدولة على القضايا الدفاعية والقانونية دون المجالات الاقتصادية الا في الحالات الاضطرارية [٣٣].

فالنشاط الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية يعتمد اساساً على الحوافز الفردية وفقاً لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق، ومن ثم لم يعط الكلاسيك أية أهمية تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الانفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية [٣٤].

ويمكن تلخيص اهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الانفاق العام
في النقاط [٣٥]:

١- تقييد حجم الانفاق العام، أي ان يكون في اضيق نطاقهِ ومقتصراً على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.

٢- حيادية الانفاق العام؛ بمعنى عدم وجود أي تأثير على المجال الاقتصادي، وذلك أن تدخل الدولة بحسب نظر المفكرين الكلاسيك يؤدي الى اختلال في التوازن.

٣- أولوية النفقات في التقدير؛ حيث يرى التقليديون أن الإيرادات العامة ليس لها أي دور في التأثير على الاقتصاد القومي، وان دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحدودة مسبقاً.

٤- الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة، وذلك بأن يتساوى جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة؛ أي عدم قبول أي عجز ولا يسمح بتكوين فائض.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

يرى الكينزيون ان النظام الرأسمالي قد عجز عن تحقيق التوازن الكامل في غياب تدخل الدولة، حيث ان الطلب الكلي الفعال لا يمكن ان يصل الى مستوى التشغيل الكامل لفترة طويلة من الزمن، وذلك يستدعي تدخلاً مباشراً من الدولة عن طريق زيادة النفقات العامة بالقدر الذي يزيد من الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، اما إذا كان الطلب الكلي مرتفعاً بنسبة اعلى من العرض الكلي واعلى من مستوى التشغيل الكامل فإن ذلك سوفَ يؤدي الى حصول اثار سلبية مثل التضخم، وهذا يستدعي بالضرورة تدخل الدولة مرة أخرى لكبح التضخم عن طريق تقليل حجم النفقات العامة [٣٦].

ظهرت أفكار المدرسة الكينزية على أثر الفشل الذريع الذي واجههُ نظام السوق الحر وما ترتب علية من كساد كبير خلال الفترة (١٩٢٩- ١٩٣٣) حيث تغيرت النظرة الى النفقات العامة تغيراً جذرياً، وتزايد الاهتمام بها من حيث مقدارها ومكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي الى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع؛ حيث هناك نفقات توجه لإعانة الصناعة وزيادة الأرباح، بينما هناك إعانات تهدف الى رفع مستوى الاستهلاك لفئة المحتاجين، حيث يرى كينز واتباعهُ ان علاج ازمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي والذي يمثل في تلك المبالغ المتوقع انفاقها سواء كان ذلك من اجل الاقتناء للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية، من اجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي انقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهددهُ نتيجه لوجود البطالة، ويرى كينز ايضاً ان زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك او استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة او تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل [٣٧].

وبشكل عام فإن المدرسة الكينزية ترى أن للإنفاق العام دور كبير في رفع الطلب الكلي وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: زيادة الطلب الاستهلاكي، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي[٣٨]:

١- إعادة توزيع الدخل والثروة بين الافراد بما يضمن تحقيق المساواة او تخفيض التفاوت في ذلك، إذ التفاوت في توزيع الدخول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة، ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخول عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وانفاقها على الفقراء؛ وتفسير ذلك ان أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءً كبيرا من مدخولاتهم، في حين ان أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون معظمها على الاستهلاك، مما يعني زيادة الطلب الكلي.

٢- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية الى أصحاب الدخول المحدودة مجاناً او بأسعار تنافسية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

ثانياً: زيادة الطلب الاستثماري، ويتم ذلك من خلال أمرين [٣٩]:

١- قيام الدولة نفسها عند ارتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية.

٢- تقديم اعانات للمستثمرين من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض، وكذلك تخفيض نسبة الضرائب المستحصلة، حيث يُمثل ذلك دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر.

المطلب الثالث: نظرية المكافئ الريكاردي

يرى أصحاب هذه النظرية أن الانفاق الحكومي يُمول اما من خلال الضرائب او من خلال السندات، وبالتالي فإن زيادة هذا الإنفاق ليس لها أي أثر على النشاط الاقتصادي لا بالسلب ولا بالإيجاب، وتنبني آراء المكافئ الريكاردي على الركائز الآتية [٤٠]:

١- إن هناك دورة حياة غير منتهية من خلال التفاعل بين الأجيال، وهذا التفاعل اما أن يكون ارثاً من الإباء الى الأبناء، او هدايا من الأبناء الى الإباء، وبالتالي يكون الفرد كأنهُ فى دورة حياة غير منتهية، فعند اصدار السندات الحكومية في الوقت الحالي فأن ذلك لا يؤثر على ثروة الافراد، اذ ان الافراد المسنين سوفَ يتركون ارثاً لأبنائهم بمقدار السند الحكومي زائداً الفائدة التي يحصلون عليها من هذا السند، فتنتقل الموارد بذلك الى الجيل التالي، والذي سوفَ يسدد بدورهُ هذهِ السندات من خلال الإرث المتحصل علية، لذلك فأن السند لا يوثر على استهلاك الجيلين، وهكذا فاذا كان تسديد السند الحكومي من خلال الضرائب على الجيل الثالث فإن الجيل الثاني سوفَ يبقي على استهلاكهُ كما هو، ثم يترك ارثاً لأبنائه مساوياً لقيمة السند مع الفائدة المتحصل عليها .

٢- تثمثل الضرائب حاصل جمع اجمالي، وبالتالي لا يكون لإصدار السند أي تأثير على قيد ميزانية العائلة، بمعنى ان القيمة الحالية لدخل العائلة بعد الضريبة لأمد حياتها لا تتغير، بينما حين تكون الضرائب ليست حاصل جمع اجمالي وتعتمد على الدخول او الملكية، وما الى ذلك؛

فأنها سوفَ تؤثر على قيد ميزانية العائلة بحيث تُعتبر السندات ثروة صافية، وعندما تفرض ضرائب على الدخل فأن ذلك يعني ان اصدار السند الآني يؤدي الى ارتفاع الضرائب على الدخول في المستقبل حسب مستوى الدخل، مما يدفع الافراد الى زيادة انفاقهم الآني وخصوصاً على السلع المعمرة لغرض تخفيض الدخل المستقبلي مع تخفيض الضرائب المستقبلية على دخلهم، وبذلك يكون للسند تأثير موجب في الاستهلاك، اما ضرائب الملكية فسوفَ تؤدي الى تخفيض ملكية الأشخاص للأصول المختلفة لتجنب زيادة الضرائب في المستقبل نتيجة اصدار السند حالياً، وذلك يؤدي الى تأثير إيجابي في الاستهلاك ايضاً.

النتائج والمقترحات

اولاً: النتائج

خلص البحث من خلال العرض السابق إلى النتائج الآتية:

١ـ يتبوأ الإنفاق الحكومي مكانة متميزة في تحقيق النمو الاقتصادي.

٢ـ إن تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي يختلف من وجهة نظر الى أخرى؛ فهنالك من يرى ان التأثير يكون إيجابياً، بينما يرى البعض الأخر يكون سلبياً، وهناك من يرى أن الإنفاق الحكومي ليس له أي تأثير لا بالسلب ولا بالإيجاب. تأثير سلبي والأخير يبين ان ليس هنالك أي تأثير

٣ـ لا بد من تحقيق التوازن بين دور الدولة وحرية النشاط في الأسواق من أجل ضمان تحقيق التنمية الشاملة.

٤ـ هناك علاقة عكسية في الآثار بين الإنفاق الحكومية والإنفاق الخاص، وهذا يتلائم مع وجهة نظر النيوكلاسيك.

٥ـ هنالك علاقة سببية بأتجاهين بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي؛ بمعنى أن أي تغيير في النمو الاقتصادي سوفَ يؤدي إلى تخفيض الانفاق الحكومي، وبالعكس فإن زيادة الانفاق الحكومي سوفَ يخفض من معدل النمو.

ثانياً: المقترحات

١ـ تخفيض الانفاق الحكومي واقتصارهِ على الجوانب التي يعجز عنها القطاع الخاص فقط.

٢ـ اتباع سياسات خاصة في الانفاق الحكومي بما يؤدي إلى تحفيز النمو، بحيث تُشجع النفقات المحفزة للاستثمار بدلاً من النفقات التي تطرد الاستثمار.

٣ـ تشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار داخل البلد بدلاً من استثمارات في خارج البلد.

المصادر والمراجع

أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، الانسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر، ٢٠١٦.

دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، خميرة بشير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦.

دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان، رحاب عبد الرحمن الساير بكرين، كلية الدراسات العليا، السودان، ٢٠١٥.

التحليل الاقتصادي الكلي، الطيب بولحية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر. ٢٠١٦.

علم المالية العامة والتشريع المالي، طاهر الجنابي، دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، د. ت.

النمو الاقتصادي، جلال خشيب، متاح على الموقع www.alukah. Net، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٥.

أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، امل حمدان خفاجة، كلية التجارة، غزة، فلسطين، ٢٠١٣.

أثر ترشيد الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ايه دشوشة، خديجة بن زاوي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسلة، الجزائر، ٢٠١٧.

العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق، اكتفاء عذاب زغير، دائرة القطاعات الاقتصادية، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠١٧.

دور سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، هاجر سلطاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ٢٠١٤.

المالية العامة والتشريع المالي، عادل فليح العلي، الدار الجامعية، الموصل، العراق، ٢٠٠٢.

اقتصاديات المالية العامة، عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، ط٢، ١٩٨٩.

اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، محمد سعد عميرة، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الامارات،٢٣(١)، ١-٢٠، ٢٠٠٢.

اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر، بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تبسة، الجزائر، ٢٠١٦.

مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، طارق قدوري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦.

تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بن عزة محمد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٣.

الهوامش والمصادر

[١])- ينظر: أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص: ٣١).
[٢])- المالية العامة والتشريع المالي (ص: ٣٦).
[٣])- علم المالية العامة والتشريع المالي (ص:١٧).
[٤])- دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (ص:١٥).
[٥])- دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (ص: ٣)
[٦])- العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق (ص: ٨).
[٧])- تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (ص: ٤).
[٨])- دور سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة (ص: ١٧).
[٩])- أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (ص: ٢٣).
[١٠])- ينظر: العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق (ص: ١٠-١٢).
[١١])- ينظر: مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية (ص: ٧٣)، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (ص: ٥)، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (ص: ١٤، ١٥)، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق (ص: ١٤)، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص: ٣٤، ٣٥).
[١٢])- ينظر: أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص:٣٠، ٣١، ٣٢)، اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة (ص:٣٧)، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق (ص: ٤، ٩)، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (ص:١٦).
[١٣])- ينظر: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (ص: ٢٥)، المالية العامة والتشريع المالي (ص: ٤٣)، علم المالية العامة والتشريع المالي (ص:٢٧).
[١٤])- ينظر: المالية العامة والتشريع المالي (ص: ١٢٠)، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية (ص: ٦٥).
[١٥])- ينظر: دور سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة (ص: ٢٧، ٢٨).

[١٦])- ينظر: المالية العامة والتشريع المالي (ص:١٢٠).

[١٧])- ينظر: أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص: ٣٧)، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (ص: ٢٠).

[١٨])- ينظر: دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (ص:٧)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (ص: ٢٥)، المالية العامة والتشريع المالي (ص: ٤٣، ٤٤).

[١٩])- ينظر: أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص: ٣٧).

[٢٠])- تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (ص: ٥)، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص: ٦٠).

[٢١])- العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق (ص: ١).

[٢٢])- النمو الاقتصادي- خشيب (ص:٦).

[٢٣])- أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (ص: ٤١).

[٢٤])- ينظر: مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية (ص: ٣٧).

[٢٥])- ينظر: النمو الاقتصادي- خشيب (ص:١٥)، أثر ترشيد الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية (ص: ١٩).

[٢٦])- ينظر: التحليل الاقتصادي الكلي (ص: ٩٣)، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص: ٦١)، النمو الاقتصادي- خشيب (ص: ١٥) العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق (ص:٣، ٤).

[٢٧])- ينظر: دور سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة (ص: ١٠٧، ١٠٨)، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص: ٥٩)، اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة (ص:٨٣)، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والاقطاعية في العراق (ص: ٦، ٧).

[٢٨])- ينظر: النمو الاقتصادي- خشيب (ص:١٦).

[٢٩])- ينظر: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- خفاجة (ص:٤٣)، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (ص:٦١).

[٣٠])- التحليل الاقتصادي الكلي (ص: ٩٤).

[٣١])- ينظر: النمو الاقتصادي – خشيب (ص: ١٦)، تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (ص: ٥).

[٣٢])- ينظر: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- خفاجة (ص: ٤٧).

[٣٣])- ينظر: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- خفاجة (ص: ٣٥)، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والاقطاعية في العراق (ص: ١٥، ١٦).

[٣٤])- ينظر: العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والاقطاعية في العراق (ص: ١٥، ١٦).

[٣٥])- ينظر: التالية العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والاقطاعية في العراق (ص: ١٥، ١٦).

[٣٦])- ينظر: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- خفاجة (ص: ٣٥)، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والاقطاعية في العراق (ص: ١٧، ١٨).

[٣٧])- ينظر: العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والاقطاعية في العراق (ص: ١٧، ١٨).

[٣٨])- ينظر: اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة (ص:٣٢).

[٣٩])- المصدر نفسه.

[٤٠])- ينظر: النظريات الاقتصادية (ص: ٤١، ٤٢).